مجلة المعرفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة بجامعة الزيتونة ،ترهونة، ليبيا

العدد السادس عشر- سبتمبر 2022

مجلة المعرفة مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة بجامعة الزيتونة Almarifa Journa

16

Almarifa Journal

A semi-annual Acdemic Journal,

Issued Faculty of commerce,Azzaytuna University,Tarhuna,Libya

Volume 16-Sept 2022

مجلة المعرفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة

جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

ALMARIFA JOURNAL
A SEMI-ANNUAL REFEREED SCIENTIFIC JOURNAL, ISSUED BY FACULTY OF COMMERCE, AZZAYTUNA UNIVERSITY,TARHUNA,LIBYA

العدد السادس عشر/ سبتمبر 2022م

VOLUME 16-sept 2022

رقم الايداع المحلي :2021/404
دار الكتب الوطنية بنغازي
ISSN:2788-8525

كلمة أسرة المجلة

استكمالاً لدورها الريادي الذي تقوم به مجلة المعرفة من أجل تحقيق هدفها المنشود وهو" نشر نتائج المشاريع والأبحاث العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف تخصصات العلوم المالية والإدارية والبحوث الاقتصادية للاستفادة منها محلياً وإقليمياً."

وسعياً لتقديم الأفضل ها نحن نقدم لكم العدد السادس عشر للعام 2022، والذي يضيف جهداً علمياً جديداً في رحلة العطاء البناءة، ليستمر صدور هذه المجلة رغم كل العثرات والعقبات والصعوبات.

ختاماً: هذه المجلة بين أيديكم ... فتحية شكر وتقدير لكل من ساهم في إظهارها لحيز الوجود، ونرحب بمشاركاتكم وملاحظاتكم جميعاً، والتي ستكون بلا شك داعماً قوياً لنا على تقديم الأفضل في الأعداد القادمة.

والله ولي التوفيق....

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية

تسعى مجلة المعرفة للعلوم المالية والإدارية والبحوث الاقتصادية لئن تكون الخيار الأول للباحثين الراغبين بنشر مقالاتهم البحثية على المستوى المحلي والإقليمي.

الرسالة

نشر الأبحاث العلمية المتميزة والأصلية وتمكين الباحثين من الوصول إليها والرقي بمستوى البحث العلمي على الصعيدين المحلي والإقليمي.

الأهداف

نشر نتائج المشاريع والأبحاث العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف تخصصات العلوم المالية والإدارية والبحوث الاقتصادية للاستفادة منها محليا وإقليميا. استهداف المختصين من الباحثين في المجالات ذات العلاقة لنشر الأبحاث العلمية الرصينة للنهوض بمستوى البحث العلمي ونشره على المستوى المحلي والإقليمي وتقديم المجلة كنموذج رائد محلياً وإقليمياً في مجال المال وإدارة الأعمال والبحوث الاقتصادية.

لجنة تحرير مجلة المعرفة

الإشراف العام

د.عبدالعزيز على محمد الصالحي

رئيس التحرير

د.يوسف فرج الأصفر

مدير التحرير

د.ناصر فرج المهباط

تنفيذ وتصميم وإخراج

د.عبدالسلام مسعود رحومه

أسرة التحرير

د.خالد على انديه	عضواً مقرراً
د.على رمضان العماري	عضواً
د.أبوبكر صالح نصر	عضواً
د.ناصر بشير غانم	عضواً
د.مرعي على ضؤ	عضواً
د.خالد بشير أبوزيد	عضواً
د.طارق عبدالله المنقوش	عضواً

المدير المالي

أ.رفيق معمر البشير

قواعد النشر وشروطه بمجلة المعرفة

أولاً: الشـــروط الفنيـــة

يجب توافر الشروط الفنية التالية عند تسليم البحث :

1 - أن يكون نوع الخط في المتن كما يلي:

للبحوث العربية باستخدام خط (AL -Mohanad Bold) بحجم (12) لمتن البحث وللعنوان الرئيسي للبحث بحجم (16) بولد، والعناوين الفرعية بمتن البحث بحجم (14) بولد، وبهوامش حجم الواحد منها (3.50 سم يمين الصفحة) و (3.00 سم يسار الصفحة)، (2.5 سم أعلى وأسفل الصفحة)، وترك مسافة 1.15 بين السطور، وأن يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (AL -Mohanad Bold) بحجم (10) .

للبحوث الإنجليزية باستخدام خط (Time New Romans) بحجم (12) لمتن البحث وللعنوان الرئيسي للبحث بحجم (14) بولد، والعناوين الفرعية بحجم (12) بولد، وبهوامش حجم الواحد منها (3.50 سم يسار الصفحة) و (3.00 سم يمين الصفحة)، (2.5 سم أعلى وأسفل الصفحة). وترك مسافة 1.15 بين السطور ، وأن يكون نوع الخط في الجداول للبحوث الإنجليزية (Time New Romans) بحجم (8).

تستخدم الأرقام العربية 1، 2، 3 ..... في جميع ثنايا البحث، وأن يكون ترقيم صفحات البحث في اقصى اليسار بأسفل الصفحة.

2 - لا تزيد كلمات ملخص البحث عن (200) كلمـــة ، ويشترط في البحث المقدم بلغة أجنبية أن يدرج فيه ملخص باللغة العربية.

3 - أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة (8000 كلمة) بمـــا في ذلـــك الملخصين العربي والإنجليزي، والكلمات المفتاحية، والأشكال والمراجع والملاحق (نموذج ملخص البحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية).

4 - أن يكتب عنوان البحث ، واسم الباحث/ الباحثين ، والجامعة/ المؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل صفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث فقط متبوعاً بكامل البحث .

5 - أن يتكون البحث من العناصر التالية:

ملخص الدراسة، المقدمة، المشكلة، الأهمية، الأهداف، الفرضيات، الحدود، ثم مصطلحات الدراسة، الإطار النظري والدراسات السابقة (يتم دمجهما معاً) ، تأتي بعد ذلك الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج الدراسة، العينة، أدوات الدراسة، الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة "الصدق والثبات" وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية).

بعد ذلك تأتي نتائج الدراسة ومناقشتها ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها، ثم التوصيات المنبثقة عنها.

وأخيراً... توضع قائمة المراجع " مرتبة أبجدياً على أن يعتمد أسلوب التوثيق في المتن أو المراجع على اسم العائلة سواء كان المرجع عربي أم أجنبي، والملاحق إن وجدت، باستخدام خط (AL-Mohanad Bold) بحجم (12) للمراجع العربية، والمراجع الأجنبية باستخدام خط (Time New Romans) بحجم (11).

6 - تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب عناوينها بالأعلى باستخدام خط (AL-Mohanad) بحجم (12) ، وفيما يخص الملاحظات التوضيحية والأشكال فتكتب بالأسفل باستخدام خط (AL-Mohanad) حجم (12) ، والإنجليزية باستخدام خط (Time New Romans) حجم (10).

7 - تذكر الهوامش وملاحظات وتوضيحات الباحث في آخر الصفحة عند الضرورة.

8 - أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية، الإصدار السادس (**A**merican **P**sychological **A**ssociation- APA-6th ED).

9 - لهيئة التحرير حق الفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته، أو رفضه للنشر.

10 - في حالة قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو الكترونياً، دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

11 - في حالة نشر البحث، يعطي الباحث عدد (2) أثنين نسخة ورقية من المجلة.

12 - الآراء الواردة في المجلة تعبر عن أراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث.

13 - يتم تقديم البحوث الكترونياً أو ورقياً مطبوعة على برنامج (Word) ومرفقة بنسخة مخزنة على قرص مدمج (CD) من خلال البريد الالكتروني a.rahuma@azu.edu.ly.، كما يمكن تسليم النسخة الورقية إلى أسرة التحرير بالمجلة.

ثانياً : شروط إدارية للنشر

1 -يقدم الباحث تعهداً موقعاً منه ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن البحث لم يسبق نشره، وأنّه غير مقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو أنّ البحث ليس جزءاً من كتاب منشور (نموذج بيانات الباحث والتعهد بنشر بحث).

2 -لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في مجلة المعرفة بكلية التجارة، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.

3 -موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أنّ تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

مجـلة المعرفة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية التجارة – جامعة الزيتونة

العدد السادس عشر / سبتمبر 2022م

المحتويات

ت	عنوان الدراسة	اسم المؤلفين	ت.ص
1	ثقافة التأمين التكافلي في ليبيا "دراسة استطلاعية"	د. محمود عبدالعزيز يخلف أ. غيثية أبراهيم عبدالحفيظ	33-1
2	أثر تطبيق أبعاد أسلوب الإدارة بالتجوال في تحقيق الفعّالية الإدارية دراسة ميدانية بشركة الهروج للعمليات النفطية / الإدارة العامة طرابلس	د. أحمد البشير الشريف د. سالم علي أبوعائشة	68-34
3	مدى فاعلية تدريب وتأهيل المراجع الخارجي على استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في الرفع من جودة المراجعة الخارجية (دراسة ميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا)	د. مختار فرج الحويج	109-69
4	الحماية القانونية لضحايا النزاعات الدولية المسلحة	أ.اسماعيل سالم ميلاد أ. عادل محمد الفرجاني	138-110
5	جائحة كورونا وأثرها على المصارف الإسلامية في الاقتصاد الليبي	د. ميلاد مفتاح الجروشي أ. عياد محمد التركي د. الهادي مصطفى الجرو	154-139
6	الاحتياجات التدريبية لتطوير أداء مديري المدارس بمرحلة التعليم الأساسي بمنطقة عين زارة وذلك من وجهة نظرهم	أ.سهام ناجـي الفقهي د. فاطمة سعـيد أصمامة	187-155
7	مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة في القطاع المصرفي. "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العاملة بمنطقة طرابلس "	د. محمد فرج شقلوف أ. أمال محمد البوسيفي	226-188
8	أثر أساليب وإجراءات المحاسبة الجنائية في الكشف والحد من الفساد المالي والإداري	د.محمد الشارف أحمد د.محمد محمد أبوعقرب	262-227
9	معوقات المشروعات الصغرى والمتوسطة دراسة ميدانية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة ترهونة	د. حسن محمد اليونسي د.علي رمضان مصباح	293-263
10	أثر نمط القيادة التحويلية على رضا العاملين بجامعة غريان	د. خليفة عبدالله ارحومة أ. مبروكة رمضان حسن أ. ابتسام ثليج فرج ثليج	321-294
11	العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2020	د.المصري رمضان الخنفاس	343-322
12	"دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر التجارة الإلكترونية في المصارف التجارية"	هناء صالح يونس الميهوب	363-344

مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة في القطاع المصرفي.

"دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العاملة بمنطقة طرابلس "

د. محمد فرج شقلوف[1] أ. أمال محمد رمضان البوسيفي[2]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية في ليبيا، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير التفاعل والتعاون بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية على تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، وتكمن أهميتها في أنها تحاول تسليط الضوء على أهمية التعاون بين لجان المراجعة و إدارة المراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية تطبيق الحوكمة. وتمثلت عينة الدراسة في (مصرف الجمهورية، ، مصرف الصحاري، ، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الواحة، مصرف النوران، مصرف الخليج الأول الليبي)، ولجمع البيانات من عينة البحث تم توزيع استمارة الاستبيان على (106) مفردة تم استرداد (92) استبيان صالح للتحليل، واستخدم لتحليل البيانات واختبار الفرضيات برنامج الحزم الإحصائية. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وله تأثير على تطبيق إجراءات الحوكمة، وذلك إذا ما توفرت الخصائص اللازمة للأعضاء لجنة المراجعة، تحددت لهم مهامهم ومسؤولياتهم وفقاً لميثاق مكتوب، وتوفرت لهم كافة الإمكانيات التي تمكنهم من أداء مهامهم.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة- المراجعة-الحوكمة- المصارف التجارية.

[1] أستاذ مشارك / جامعة طرابلس

[2] محاضر مساعد/ جامعة طرابلس

المقدمة:

أسهم انهيار بعض الشركات العالمية الكبرى في العديد من دول العالم بتزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة، وكان في مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق آسيا و روسيا، ومن بين هذه الشركات شركة (Ernon) وشركة (Worldcom)، ونتيجة لذلك سارعت الكثير من المؤسسات الدولية وأسواق الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول بوضع مجموعة من القوانين والضوابط والأعراف والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في القوائم المالية، وقد سميت هذه الضوابط والمبادئ بحوكمة الشركات، ويقصد بحوكمة الشركات "بأنها الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأطراف أخرى ذات العلاقة بالشركة"، ويقصد بها أيضا "النظام الذي يوجه ويراقب الشركات"(محمد وعمر ،2012، ص3).

وخلال السنوات العشرين الماضية تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، كل هذا أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية كبيرة بين المصارف والمنشآت غير المصرفية، مما انعكس على نمو الأسواق المالية وتنوع الأدوات المالية المستخدمة من قبل المصارف، ونتيجة لذلك تزايد التركيز على أهمية قياس المخاطر ومحاولة إدارتها والسيطرة عليها، وهو ما يتطلب دراسة مستمرة لابتكار طرق لإدارة المخاطر وتطوير القوانين والنظم للمحافظة على سلامة النظام المصرفي، وذلك لأن طبيعة المصارف تختلف بشكل كلي عن باقي الشركات، لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا تتعدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ومن هذا المنطلق أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (20) لسنة (2010)، الذي ينص باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي.

الدراسات السابقة: إن الهدف من دراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث هو محاولة الاستفادة منها من خلال التعرف على طرق جمع وتحليل بياناتها، و اهم النتائج التي

توصلت اليها، والبدء من حيث انتهى عمل الآخرون. والآتي أهم الدراسات مرتبة حسب التسلسل الزمني الذي نشرت فيه:

أولا / الدراسات العربية:

دراسة شعبان والسويح، (2010):

تهدف الدراسة إلى تقديم مقترح لتطوير الإطار التشريعي الليبي الخاص بلجان المراقبة، بحيث يصبح يضاهي نموذج لجان المراجعة الذي تتبناه معظم الشركات التي تتعامل مع أسواق المال العالمية، واعتمد الباحثان في هذه الدراسة على دراسة النصوص التشريعية الليبية المتعلقة بهذه اللجان ومقارنتها مع تشريعات عدد من الدول المتقدمة اقتصاديا و ذات التجربة الرائدة مع لجان المراجعة، ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان أن هناك تشابهًا كبيرًا بين مفهوم لجان المراقبة ومفهوم لجان المراجعة، إلا أنه يوجد مساحات نقص كبيرة في اختصاصات لجان المراقبة وملامح علاقتها بالأطراف الأخرى في الشركة.

دراسة المومني (2010):

استهدفت الدراسة تقييم مدى التزام الشركات الأردنية العامة المساهمة بضوابط تشكيل وآليات عمل لجان التدقيق في تعزيز حوكمة الشركات، حيث يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقام الباحث باختيار عينة عشوائية تمثلت في (67) شركة مساهمة، وتم جمع البيانات عن طريق استبيانات موزعة على أعضاء مجلس الإدارة، حيث أظهرت هذه الدراسة أن مجالس الإدارة تلتزم بدرجة متوسطة بضوابط وشروط تشكيل لجان التدقيق في شركات المساهمة الأردنية.

دراسة النبشة (2011):

كان الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية العاملة في مدنية طرابلس وبنغازي والبيضاء وكان عددها (14) مصرفا. حيث شملت العينة الإدارات العامة لهذه المصارف، ولغرض جمع البيانات الأولية قام الباحث بتوزيع صحائف الاستبيان على عينة الدراسة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه برغم

من الأهمية الكبيرة التي تلعبها لجان المراجعة والتي أكد عليها كتيب إرشادات الحكم المؤسسي ودليل الحوكمة للمصارف العاملة في ليبيا، إلا أن هناك بعض المصارف التي لا تأخذ هذه الأهمية بعين الاعتبار.

دراسة الصوص، (2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات المراجعة الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين، وتمثل مجتمع الدراسة في مراجعين الحسابات الداخليين والخارجيين، واشتملت العينة على (57) مراجعًا داخليًا عاملًا داخل المصارف، و (25) مراجعًا خارجيًا، و (20) مفتشًا من سلطة النقد الفلسطينية، واستخدم الباحث صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن للجان المراجعة أهمية كبيرة في دعم المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

دراسة أبو رأس (2012):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهداف لجان المراجعة ومدى تأثيرها على حوكمة الشركات، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية التي تقع إدارتها العامة في مدينة طرابلس، في حين تضمنت العينة الإدارة العليا غير التنفيذية والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا التنفيذية والتي تضم المدراء و نوابهم ومدراء إدارات، (الحسابات والخزينة والمراجعة الداخلية)، فضلاً عن المراجعين الخارجيين العاملين بديوان المحاسبة فرع طرابلس، والمراجعين الخارجين العاملين في إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص في مدينة طرابلس، كما تضم العينة الأكاديميين المتمثلين في بعض أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعة طرابلس، حيث اعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية على توزيع قائمة استبيان، حيث استخدم الباحث الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستنتاجي في تحليل البيانات، وتوصلت هذه الدراسة إلي أن للجان المراجعة تأثيرًا جوهريًا في تفعيل حوكمة الشركات.

دراسة زنداح وشعبان (2013):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، وبيان أثر الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة، ويتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء مجلس الإدارة بمصرف الجمهورية، ومدراء الإدارات ومساعديهم وموظفي إدارة المراجعة ومدراء الفروع ومساعيهم، واقتصرت الدراسة على فروع مصرف جمهورية في منطقتي طرابلس والزاوية و عددها (67) فرعًا، ، ومن أهم النتائج لهذه الدراسة أن حوكمة الشركات تعدُّ بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد وإدارة المخاطر، وهو ما يساعد الشركة على تحقيق أهدافها وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

دراسة الدائخ (2014):

كان هدف الدراسة تحديد المقومات الواجب توفرها في لجان المراجعة لكي تعمل بشكل فعال في البيئة المحلية، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي التي تقع في المستوى الأول وفقا لتصنيف مصرف ليبيا المركزي، واشتملت العينة على أعضاء لجان المراجعة في المصارف التجارية، واستخدم الباحث صحيفة استبيان لجمع البيانات من العينة، و توصلت الدراسة إلى أن أعضاء لجان المراجعة في البيئة المحلية تتوفر فيهم شرط المؤهل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية المطلوبة، إلا أنهم لا يتوفر فيهم شرط الاستقلالية المطلوبة لشغل وظيفة عضو لجنة مراجعة، كما أشارت الدراسة إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة من قبلهم.

دراسة خلاط ومصلي (2014):

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية الليبية التي لا يقل رأس مالها عن ستة ملايين دينار ليبي، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء الإدارة العليا والمراجعين الداخليين في الشركات محل الدراسة، كما اعتمد الباحثان على توزيع صحفية الاستبيان في جمع البيانات الأولية من العينة، ومن أهم النتائج الدراسة ضرورة توافر مجموعة من الاعتبارات التي تمكن لجنة المراجعة من دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية والتي تتمثل: متابعة لجنة المراجعة أعمال المراجعة الداخلية وعلى لجان

المراجعة التأكد من عدم وجود أي ضغوط أو معوقات تعوق عمل المراجعين الداخليين. بالإضافة إلى إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة.

دراسة يخلف، (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية، وتمثلت عينة الدراسة في خمسة مصارف تجارية، وهي (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف التجاري الوطني، مصرف السراي للتجارة والاستثمار)،استهدف الباحث في هذه المصارف (المراجعين الخارجيين، والمراجعين الداخليين، ولجان المراجعة، ومجالس الإدارة)، واعتمد على أسلوب المقابلة المغلقة في جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، كما استخدم أسلوب (Fixed & Random Models) لتقدير متغيرات الدراسة عن الفترة من سنة (2010) إلى سنة (2015)، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين يرون أن متغير الخبرة المالية لدى أعضاء لجان المراجعة له تأثير طردي على جودة التقارير المالية. ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تركز على دراسة أثر التفاعل والتعاون بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية في فعالية تطبيق الحوكمة، وبالتالي هدف هذه الدراسة هو سد الفراغ في الدراسات السابقة بتركيز على البيئة المحلية فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية.

ثانياً/ الدراسات الأجنبية:

Tusek & Pokrova (2012)

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة مدى اعتماد كل من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة على بعضهم البعض، ولتحقيق أهداف هذه الرسالة قاما الباحثان بتوزيع استبانة على بعض الشركات في كرواتيا لغرض الحصول على أراهم حول مدى تفاعل المراجعة الداخلية ولجان المراجعة، حيث استخدم الباحثان الأسلوب الإحصائي (T.Test)، ولقد توصلت هذه الدراسة إلي أن لجان المراجعة تقدم في خدمة كبيرة من أجل نجاح مهام وظيفة المراجعة الداخلية .

Tvsek (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر لجان المراجعة على المراجعة الداخلية وأثرها على تحقيق الحوكمة في كرواتيا، ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع استبيان على بعض الشركات في كرواتيا، حيث استعمال طريقة (Comparative method)، لتحليل البيانات المتحصل عليها، وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاعل فعال بين كافة أعضاء المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في تأثير على تطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال.

AL-Baldhani (2016).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية والخارجية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانة على عينة الدراسة الممثلة في أعضاء من مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى المساهمين فير مجموعة من الشركات الأمريكية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تفاعل كبير بين لجان المراجعة في هذه الشركات والمراجعة الداخلية والخارجية، كما توصلت إلى أن لجان المراجعة في هذه الشركات تعمل كوسيط فعال بين مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية.

و من خلال مما سبق يمكن القول بان هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في انها تركز على دراسة اثلر التفاعل و التعاون بين لجان المراجعة و المراجعة الداحلية في فعالية تطبيق الحوكمة وبالتالي هذف هذه الدراسة هو سد الفراغ في الدراسات السابقة بالتركيز على البئة المحلية فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية.

مشكلة الدراسة:

أسهمت الأزمات والانهيارات التي حدثت للشركات الأمريكية العملاقة مثل شركة أنرون للطاقة وشركة وردكوم وأتبعهم انهيار شركة أرثر اندرسون التي تعدّ أحد أكبر شركات المحاسبة والمراجعة في أمريكا والمسئولة عن مراجعة القوائم المالية للشركتين السابقتين، مما أدى إلى أن توجه أصابع الاتهام في إفلاس هذه الشركات إلى مهنة المراجعة، ترتب على ذلك فقدان الثقة في أغلب التعاملات الموجودة في الأسواق العالمية، وكذلك فقدان الثقة في مجالس إدارات الشركات والأنظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات، الأمر الذي أثر على مدى إقبال المستثمرين على الاستثمار في تلك الشركات، مما أدى إلى ظهور

مفهوم حوكمة الشركات التي تهدف إلى محاربة الفساد الذي استشرى في بعض الشركات الكبرى في ذلك الوقت، حيث اتجهت أنظار الجميع للحوكمة باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى تعظيم أداء الشركات من خلال وضع الأنظمة الكفيلة لتجنيب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديًا وإداريًا وأخلاقيًا.

وعليه اتفق معظم الباحثين والمهتمين ومنهم (زنداح وشعبان،2013، عيسى،2008)، على أهمية الحوكمة وما تسهم به في الدفع بعجلة التنمية والرفع من مستوى الأداء والتخفيض من مستوى المخاطرة. ومما سبق يمكن أن نلخص مشكلة هذه الدراسة في صورة تساؤل رئيسي وهو: **ما مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثرها على فعالية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي؟**

فرضيات الدراسة: لقد تم صياغة فرضية عدمية للدراسة وهي: **لا يوجد تفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية، مما كان له أثر سلبي على فعالية إجراءات الحوكمة في المصارف التجارية الليبية**. و في إطار قبول أو رفض الفرضية الأساسية تم صياغة الفرضيات العدمية الفرعية التالية:

H01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية.

H02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى التفاعل بينهما.

H03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين مدى تأثير علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة .

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

1. **دراسة الالية التي تعمل بها لجنة المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية .**
2. **ابراز علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى التفاعل بينهما.**
3. **توضيح آثر التعاون والتفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة في القطاع المصرف.**

أهمية الدراسة: لهذه الدراسة العديد من أوجه الأهمية منها زيادة توضيح أهمية التعاون بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية تطبيق الحوكمة. مع إمكانية بيان منافع تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي. وأخيرا إضافة مرجع جديد للأدب المحاسبي تستفيد منه المكاتب العلمية.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال دراسة واستقراء الأدبيات والدراسات والأبحاث والكتب والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة، ويهدف هذا الجانب إلى جمع البيانات الثانوية التي لها علاقة بالموضوع. في حين تم تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة عن طريق توزيع صحائف الاستبيان على لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية والإدارات العامة وتعرف على واقع عملهم، ويهدف هذا الجانب إلى جمع البيانات الأولية التي تم الاعتماد عليها في اختبار مدى صحة الفرضيات من عدمها وذلك لغرض الوصول إلى النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية التي تتكون من ستة مصارف وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الواحة، مصرف شمال أفريقيا، مصرف النوران، الخليج الأول الليبي). في حين تتمثل عينة البحث في الإدارة العليا غير التنفيذية وتشمل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة في المصارف التجارية الموجودة داخل نطاق مدينة طرابلس-- الإدارة العليا التنفيذية وتضم المدراء ونوابهم في الإدارات التجارية للمصارف الموجودة داخل مدينة طرابلس--رؤساء أقسام المراجعة الداخلية وموظفو إدارة المراجعة الداخلية ومدراء قسم الحسابات والخزينة في إدارات المصارف العاملة في مدينة طرابلس).

حدود الدراسة: الحدود المكانية: تتمثل في المصارف التجارية العاملة داخل مدينة طرابلس. أما الحدود الموضوعية: . تقتصر هذه الدراسة على دراسة مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة الداخلية وأثرها في فعالية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي.

محددات الدراسة: لا تخلو أي دراسة أو بحث من بعض الصعوبات التي تواجه الباحث خلال فترة إعداد الدراسة أو البحث سواء عند تجميع البيانات أو عدم المبالاة عند الإجابة عن أسئلة

الاستبانة (Denscombe, 2002, p.126)، ففي هذه الدراسة كانت هناك العديد من المعوقات التي واجهت إعداد هذه الدراسة، ومن أهم هذه المعوقات:

1. صعوبة التواصل مع بعض مسئولي المصارف كأعضاء لجنة المراجعة وأعضاء مجلس الإدارة.

2. رفض بعض إدارات المصارف الإجابة عن استمارة الاستبيان.

أداة جمع البيانات: لقد تم استخدام صحيفة الاستبيان لغرض تحقيق أهداف البحث فتم تصميم استمارة الاستبيان، وتوزيعها على عينة الدراسة حيث اشتملت على (7) محاور، المحور الأول يختص بالبيانات الشخصية عن المبحوثين ومن (6) محاور أساسية تتعلق بالموضوع الأساسي الخاص بهذه الدراسة.

حيث تم استخدام الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق تماماً) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد)، وأربع درجات للإجابة (موافق)، وخمس درجات للإجابة (موافق تماماً)، وقد تم استخدام متوسط القياس (3) وهو متوسط القيم (1، 2، 3، 4، 5) للإجابات الخمس، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعَد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة (Sekaran, 2003،p.24). وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان

هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم استخدام الآتي:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة، حول درجات المقياس، وذلك لتحديد مستوى كل محور من محاور الدراسة.
- **المتوسط الحسابي المرجح،** لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري**: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **اختبار(One Sample T – test)** : لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي.
- **معامل ألفا كرونباخ:** للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبيان).
- **معامل الارتباط:** لإيجاد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالية.

صدق فقرات الاستبيان: وتم ذلك من خلال الآتي:

أولًا: صدق المحكمين:

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على

مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانيًا: صدق الاتساق البنائي لكل محور من محاور الدراسة:

أ. البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية.

لقد بينت النتائج في الجدول (1) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية وإجمالي المحور كانت دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من(0.05) وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل عبارة وإجمالي المحور

ت	العبـــارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	تتوفر للجان المراجعة الموارد اللازمة التي تمكنها من أداء مهامها بكفاءة اتجاه إدارة المراجعة الداخلية.	0.706	0.000❖❖
2	يمكن للجنة المراجعة الاستعانة بالخبرات اللازمة التي ترى أنها من الممكن أن تساعدها في أداء مهامها المتعلقة بالإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية.	0.681	0.000❖❖
3	تعمل لجنة المراجعة على توفير خطوط اتصال مباشرة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة.	0.562	0.000❖❖
4	تقوم لجنة المراجعة في نهاية السنة المالية بإصدار تقرير سنوي يوضح المهام التي أنجزتها بالتعاون مع قسم المراجعة الداخلية.	0.718	0.000❖❖
5	تنشر لجنة المراجعة تقريرها المتعلقة حول مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية من ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة المصرف.	0.728	0.000❖❖

❖❖ القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

ب. البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية.

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية وإجمالي المحور كانت دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (2) معامل الارتباط بين كل عبارة وإجمالي المحور

ت	العبـــارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	تقوم لجنة المراجعة بالتوصية بتعين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية.	0.744	0.000❖❖
2	يتم تعيين المراجعين الداخليين بالتعاون والتشاور بين لجنة المراجعة ومدير إدارة المراجعة الداخلية.	0.564	0.000❖❖
3	من مهام لجنة المراجعة تحديد مرتبات ومكافآت مدير إدارة المراجعة الداخلية	0.623	0.000❖❖
4	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق مع مدير إدارة المراجعة الداخلية بتحديد مرتبات ومكافآت المراجعين الداخليين.	0.665	0.000❖❖
5	يفضل أن تتبع إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي لمصرف إدارة المراجعة الداخلية.	0.49	0.000❖❖
6	تقوم لجنة المراجعة بإعداد ميثاق يوضح مهام ومسؤوليات وسلطات وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية وذلك بالتوافق مع مجلس الإدارة.	0.626	0.000❖❖
7	من مهام لجنة المراجعة الاطلاع على اللائحة الداخلية لإدارة المراجعة الداخلية والموافقة عليها قبل الشروع في تنفيذها.	0.959	0.000❖❖
8	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من عدم وجود أية ضغوطات أو تأثيرات من شأنها أن تؤثر على عمل المراجع الداخلي.	0.651	0.000❖❖

9	تعمل لجان المراجعة على تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المراجع الداخلي.	0.757	0.000❖❖
10	توفر لجنة المراجعة قنوات اتصال مباشرة بينها وبين مدير إدارة المراجعة.	0.709	0.000❖❖
11	تشرف لجنة المراجعة على كافة أعمال المراجعين الداخليين في جميع مراحلها.	0.677	0.000❖❖
12	تجري لجنة المراجعة فحصاً دورياً لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية بنفسها من خلال تكليف المراجع الخارجي.	0.579	0.000❖❖
13	تحال تقارير إدارة المراجعة الداخلية مباشرة إلى لجان المراجعة.	0.645	0.000❖❖
14	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.	0.71	0.000❖❖

❖❖ القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

ج. البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وأثره على فاعلية تطبيق إجراءات الحوكمة.

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور نظام الفحص الضريبي وإجمالي المحور كانت دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل عبارة وإجمالي المحور:

ت	العبـــارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	يسهم ارتباط إدارة المراجعة الداخلية بلجان المراجعة في الرفع من جودة السياسات المتبعة في إدارة المخاطر والرقابة عليها	0.703	0.000❖❖
2	تقوم لجان المراجعة بالاستعانة بإدارة المراجعة الداخلية في تقييم الأساليب والإجراءات المتبعة لتقييم المخاطر ومراقبتها مما يسهم	0.786	0.000❖❖

	في تطبيق الحوكمة بشكل جيد.		
3	تعمل إدارة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع لجان المراجعة على التحقق من كافة معاملات وعمليات وإجراءات المحاسبية المتبعة في المصرف وذلك لضمان أمن المعلومات ولتدعيم عنصر الشفافية.	0.761	❖❖0.000
4	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقديم التأكيدات والاستشارات اللازمة للجان المراجعة بأن المخاطر المرتبطة بالمصرف مفهومة ويتم التعامل معها بشكل المناسب.	0.8	❖❖0.000
5	تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقارير دورية للجان المراجعة حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والتي شأنها تعزيز تطبيق الحوكمة.	0.737	❖❖0.000
6	تقدم إدارة المراجعة الداخلية التأكيدات اللازمة للجان المراجعة حول مدى التزام المصرف بالأحكام القانونية والتشريعية والقواعد الشركة لنشاطه.	0.781	❖❖0.000
7	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير حول مدى التزام المصرف بتطبيق الحوكمة وفقا لدليل الحوكمة الصادر عن المصرف ليبيا المركزي ويحول هذا التقرير للجنة المراجعة.	0.693	❖❖0.000
8	تقدم إدارة المراجعة الداخلية للجان المراجعة التوصيات التي ترى أن من شأنها تحسين تطبيق الحوكمة.	0.736	❖❖0.000

إجمالي الاستبيان.

جدول (4) معامل الارتباط بين كل محور وإجمالي الاستبيان

ت	المحـــاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية	5	0.717	❖❖0.000

2	البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية	14	0.861	0.000❖❖
3	البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وأثره على فاعلية تطبيق إجراءات الحوكمة	8	0.816	0.000❖❖

❖❖ القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتائج في الجدول (7) أن قيمة الدلالة الإحصائية للارتباط بين إجمالي كل متغير وإجمالي الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس، إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة ولاستخراج(Sekaran2003،p311) الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (92) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور الأول " البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية " (0.703)، ولمحور " البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية " (0.893)، ولمحور " البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وأثره على فاعلية تطبيق إجراءات الحوكمة " (0.886)، ولإجمالي الاستبيان (0.956) وهي معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (5) معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	إجمالي الاستبيان	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية	5	0.703
2	البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها بإدارة المراجعة الداخلية	14	0.893
3	البيانات المتعلقة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وأثره على فاعلية تطبيق إجراءات الحوكمة	8	0.886
إجمالي الاستبيان		**53**	**0.956**

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء لجان المراجعة في المصارف التجارية الموجودة داخل نطاق مدينة طرابلس، والمدراء التنفيذيين في الإدارات العامة للمصارف التجارية الموجودة داخل مدينة طرابلس، ومدراء ونواب وموظفي ورؤساء أقسام إدارة المراجعة الداخلية، ومدراء وموظفي إدارة المحاسبة بالمصارف التجارية، والبالغ عددهم (106) مفردة، حيث تم تحديد حجم العينة استرشادا بما ورد في (Uma Sekaran, 1992) حيث تم توزيع (106) استمارة، استردت منها (92) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة 86.79٪.

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

أ. المؤهـــل العلمـــي

جدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد الحالات	النسبة٪
دبلوم عالي	14	15.2
بكالوريوس	56	60.9
ماجستير	14	15.2

دكتوراه	8	8.7
المجموع	**92**	**100.0**

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (60.9٪) يحملون مؤهل البكالوريوس و (14) مبحوثاً وما نسبته (15.2٪) كانوا من حملة الدبلوم العالي ومثلهم من حملة المؤهل العالي (الماجستير) و (8) مبحوثين يحملون المؤهل العالي (الدكتوراه)، ومن خلال الجدول يتضح أن أغلب المشاركين في الإجابة عن الاستبانة يحملون مؤهلاً علميًا يمكنهم من الإجابة عن أسئلة الاستبانة، حيث يفضل أن يكون أعضاء لجنة المراجعة وموظفين إدارة المراجعة الداخلية ممن يحملون مؤهلات علمية، وذلك لأن مهامهم تتطلب أن يكونوا على درجة كافية من الإلمام العلمي حتى يتسنى لهم أداء مهامهم على أحسن وجه.

ب. التخصص العلمي.

جدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص الأكاديمي	عدد الحالات	النسبة٪
محاسبة	60	65.2
إدارة	15	16.3
اقتصاد	10	10.9
تمويل ومصارف	7	7.6
المجموع	**92**	**100.0**

بينت النتائج في الجدول رقم (7) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (65.2٪) كان تخصصهم في مجال المحاسبة في حين أن (15) مبحوثاً وما نسبته (16.3٪) متخصصين في مجال الإدارة و (10) مبحوثين وما نسبته (10.9٪) متخصصين في الاقتصاد و (7) مبحوثين وما نسبته (7.6٪) متخصصين في مجال التمويل والمصارف، يتضح أن أغلب المشاركين في الإجابة عن الاستبانة يحملون مؤهلاً علمي يمكنهم من الإجابة عن أسئلة الاستبيان، وهو ما هدف إليه البحث حتى تكون إجاباتهم ذات مصداقية ونابعة من الواقع العملي.

ج. الوظيفة الحالية:

جدول رقم (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص الوظيفي

التخصص الوظيفي	عدد الحالات	النسبة٪
عضو في مجلس الإدارة	12	13
مراجع داخلي	35	38
عضو في لجنة المراجعة	8	8.7
مدير تنفيذي	4	4.3
محاسب	32	34.8
أخرى	1	1.1
المجموع	**92**	**100.0**

كشفت النتائج في الجدول رقم(8) أن (12) مبحوثاً وما نسبته (13٪) كانوا أعضاء في مجلس الإدارة و(35) مبحوثاً وما نسبته (38٪) كانوا مراجعين داخليين و(8) مبحوثين وما نسبته (8.7٪) أعضاء في لجنة المراجعة و(4) مبحوثين وما نسبته (4.3٪) كانوا مدراء تنفيذيين و(32) مبحوثاً وما نسبته (34.8٪) كانوا من المحاسبين ومبحوثاً واحداً كانت له وظيفة أخرى برمجة كومبيوتر، حيث وضح هذا الجدول الوظيفة الحالية لمن يجيب عن أسئلة الاستبانة وذلك حتى نتمكن من إصابة أكبر حجم ممكن من مفردات المجتمع ذات الصلة بموضوع الدراسة.

د. سنوات الخبرة: جدول رقم (9) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	عدد الحالات	النسبة٪
أقل من 5 سنوات	17	18.5
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	9	9.8
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	6	6.5
15 إلى أقل من 20 سنة	23	25
20 سنة فأكثر	37	40.2

المجموع	92	100.0

بينت النتائج في الجدول رقم (9) أن (17) مبحوثاً وما نسبته (18.5٪) كانت لهم خبرة أقل من (5) سنوات و (9) مبحوثين وما نسبته (9.8٪) تراوحت خبرتهم من (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات و (6) مبحوثين وما نسبته (6.5٪) كانت لهم خبرة تتراوح من (10) سنوات إلى أقل من (15) سنة و (23) مبحوثاً وما نسبته (25٪) تراوحت خبرتهم من 15 إلى أقل من 20 سنة و(37) مبحوثاً وما نسبته (40.2٪) كانت خبرتهم (20) سنة فأكثر، يوضح هذا جدول سنوات الخبرة التي يتمتع بها المشاركون في الإجابة عن الاستبانة حيث يعكس ذلك مدى إلمامهم بالواقع العملي، وبالتالي تكون إجاباتهم نابعة من هذا الواقع.

ه. عدد الدورات والمؤتمرات المتعلقة بالحوكمة: جدول رقم (10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات والمؤتمرات المتعلقة بالحوكمة

عدد الدورات	عدد الحالات	النسبة٪
لم أشارك	35	38
أقل من 2	20	21.7
2 إلى 4 مشاركات	16	17.4
5 مشاركات فأكثر	21	22.8
المجموع	**92**	**100.0**

أظهرت النتائج في الجدول رقم (10) أن (35) مبحوثاً وما نسبته (38٪) لم يشتركوا في أي دورة أو مؤتمر متعلق بالحوكمة و(20) مبحوثاً وما نسبته (21.7٪) اشتركوا في دورة أو مؤتمر واحد و(16) مبحوثاً وما نسبته (17.4٪) اشتركوا في دورتين إلى 4 و(21) مبحوثاً وما نسبته (22.8٪) اشتركوا في 5 دورات أو مؤتمرات تتعلق بالحوكمة، يعكس هذا الجدول مدى مشاركة المشاركين في الإجابة عن الاستبانة في دورات ومؤتمرات تتعلق بحوكمة، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام الجهات المعنية بتوعية وتثقيف موظفي المصارف

بأهمية الحوكمة، وخاصة أن المصارف تعتبر من أهم المؤسسات المعنية بتطبيقها وفقا لدليل الحوكمة الصادر عن مصارف ليبيا المركزي لسنة (2010م).

بذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية، تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، لما فيها من تنوع في المؤهلات والتخصصات العلمية والوظيفية وسنوات الخبرة والدورات التدريبية أو المؤتمرات المتعلقة بالحوكمة.

اختبار الفرضيات:

الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

ولتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون الدرجة مرتفعة (أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (3) وبالتالي رفض الفرضية العدمية، وتكون الدرجة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (3) أو قيمة الدلالة أكبر من 0.05، وبالتالي قبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الاولى (H_{01}): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية.

جدول (11) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) للعلاقة بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	تتوفر للجان المراجعة الموارد اللازمة التي تمكنها من أداء مهامها بكفاءة	ك	0	14	21	46	11	3.59	0.891	0.000	مرتفعة
		٪	0	15.2	22.8	50	12				

	اتجاه إدارة المراجعة الداخلية									
2	يمكن للجنة المراجعة الاستعانة بالخبرات اللازمة التي ترى أنها من الممكن أن تساعدها في أداء مهامها المتعلقة بالإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية.	ك	0	1	25	53	13	3.85	0.662	0.000	مرتفعة
		٪	0	1.1	27.2	57.6	14.1				
3	تعمل لجنة المراجعة علي توفير خطوط اتصال مباشرة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة	ك	1	3	26	49	13	4.76	0.776	0.000	مرتفعة
		٪	1.1	3.3	28.3	53.3	14.1				
4	تقوم لجنة المراجعة في نهاية السنة المالية بإصدار تقرير سنوي يوضح المهام التي أنجزتها بالتعاون مع قسم المراجعة الداخلية	ك	0	3	21	52	16	3.88	0.724	0.000	مرتفعة
		٪	0	3.3	22.8	56.5	17.4				
5	تنشر لجنة المراجعة تقاريرها المتعلقة حول مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية من ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة المصرف	ك	2	4	26	46	14	3.72	0.856	0.000	مرتفعة
		٪	2.2	4.3	28.3	50.0	15.2				

من الجدول رقم (11) تبين الآتي:

أ. درجة الاتفاق كانت مرتفعة على العبارات التالية:

1. **تتوفر للجان المراجعة الموارد اللازمة التي تمكنها من أداء مهامها بكفاءة اتجاه إدارة المراجعة الداخلية**
2. **يمكن للجنة المراجعة الاستعانة بالخبرات اللازمة التي ترى أنها من الممكن أن تساعدها في أداء مهامها المتعلقة بالإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية.**

3. تعمل لجنة المراجعة على توفير خطوط اتصال مباشرة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة.

4. تقوم لجنة المراجعة في نهاية السنة المالية بإصدار تقرير سنوي يوضح المهام التي أنجزتها بالتعاون مع قسم المراجعة الداخلية.

5. تنشر لجنة المراجعة تقاريرها المتعلقة حول مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية من ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة المصرف.

جدول رقم (12) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي العلاقة بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية

المحـــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط العبارة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	درجة الاتفاق
العلاقة بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية	3.76	0.76	0.532	13.687	0.000	معنوي	مرتفعة

ولتحديد مستوى العلاقة بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية، فإن النتائج في الجدول رقم (12) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.76) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.76)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (0.000) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى العلاقة بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض فرضية العدمية **(H_{01})** و قبول الفرضية البديلة " **توجد علاقة بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية.**

الفرضية الفرعية الثنية (H_{02}): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية.

جدول (13) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) للعلاقة بين لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية.

ت	الفقـــرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	تقوم لجنة المراجعة بالتوصية بتعين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية	ك	0	7	26	43	16	3.74	0.837	0.000	مرتفعة
		٪	0	7.6	28.3	46.7	17.4				
2	يتم تعيين المراجعين الداخليين بالتعاون والتشاور بين لجنة المراجعة ومدير إدارة المراجعة الداخلية	ك	2	12	24	43	11	3.53	0.943	0.000	مرتفعة
		٪	2.2	13.0	26.1	46.7	12.0				
3	من مهام لجنة المراجعة تحديد مرتبات ومكافآت مدير إدارة المراجعة الداخلية	ك	4	12	41	32	3	3.20	0.867	0.033	مرتفعة
		٪	4.3	13.0	44.6	34.8	3.3				
4	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق مع مدير إدارة المراجعة الداخلية بتحديد مرتبات ومكافآت المراجعين الداخليين	ك	4	18	42	25	3	3.05	0.882	0.556	متوسطة
		٪	4.3	19.6	45.7	27.2	3.3				
5	يفضل أن تتبع إدارة المراجعة الداخلية في هيكل	ك	1	4	39	40	8	3.54	0.762	0.000	مرتفعة
		٪	1.1	4.3	42.4	43.5	8.7				

	التنظيمي لمصرف إدارة المراجعة الداخلية.									
6	تقوم لجنة المراجعة بإعداد ميثاق يوضح مهام ومسؤوليات وسلطات وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية وذلك بالتوافق مع مجلس الإدارة	ك	2	7	25	49	9	3.61	0.851	0.000	مرتفعة
		٪	2.2	7.6	27.2	53.3	9.8				
7	من مهام لجنة المراجعة الاطلاع على اللائحة الداخلية لإدارة المراجعة الداخلية والموافق عليها قبل الشروع في تنفيذها	ك	0	8	12	55	17	3.88	0.810	0.000	مرتفعة
		٪	0	8.7	13.0	59.8	18.5				
8	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من عدم وجود أية ضغوطات أو تأثيرات من شأنها أن تؤثر علي عمل المراجع الداخلي	ك	2	7	15	51	17	3.80	0.905	0.000	مرتفعة
		٪	2.2	7.6	16.3	55.4	18.5				
9	تعمل لجان المراجعة على تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المراجع الداخلي.	ك	2	4	16	60	10	3.78	0.782	0.000	مرتفعة
		٪	2.2	4.3	17.4	65.2	10.9				
10	توفر لجنة المراجعة قنوات اتصال مباشرة بينها وبين مدير إدارة	ك	3	5	17	51	16	3.78	0.912	0.000	مرتفعة
		٪	3.3	5.4	18.5	55.4	17.4				

	المراجعة.									
11	تشرف لجنة المراجعة علي كافة أعمال المراجعين الداخليين في جميع مراحلها.	ك	3	14	34	36	5	3.28	0.906	0.004	مرتفعة
		٪	3.3	15.2	37.0	39.1	5.4				
12	تجري لجنة المراجعة فحصاً دورياً لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية بنفسها من خلال تكليف المراجع الخارجي	ك	5	9	32	33	13	3.43	1.030	0.000	مرتفعة
		٪	5.4	9.8	34.8	35.9	14.1				
13	تحال تقارير إدارة المراجعة الداخلية مباشرة إلى لجان المراجعة.	ك	2	11	16	36	27	3.82	1.058	0.000	مرتفعة
		٪	2.2	12.0	17.4	39.1	29.3				
14	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.	ك	2	10	19	45	16	3.68	0.960	0.000	مرتفعة
		٪	2.2	10.9	20.7	48.9	17.4				

من الجدول رقم (13) تبين الآتي:

أ. درجة الاتفاق كانت مرتفعة على العبارات التالية:

1. **تقوم لجنة المراجعة بالتوصية بتعين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية.**
2. **يتم تعيين المراجعين الداخليين بالتعاون والتشاور بين لجنة المراجعة ومدير إدارة المراجعة الداخلية.**

3. من مهام لجنة المراجعة تحديد مرتبات ومكافآت مدير إدارة المراجعة الداخلية.

4. يفضل أن تتبع إدارة المراجعة الداخلية في هيكل التنظيمي لمصرف إدارة المراجعة الداخلية.

5. تقوم لجنة المراجعة بإعداد ميثاق يوضح مهام ومسؤوليات وسلطات وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية وذلك بالتوافق مع مجلس الإدارة.

6. من مهام لجنة المراجعة الاطلاع على اللائحة الداخلية لإدارة المراجعة الداخلية والموافق عليها قبل الشروع في تنفيذها.

7. تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من عدم وجود أية ضغوطات أو تأثيرات من شأنها أن تؤثر على عمل المراجع الداخلي.

8. تعمل لجان المراجعة على تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المراجع الداخلي.

9. توفر لجنة المراجعة قنوات اتصال مباشرة بينها وبين مدير إدارة المراجعة.

10. تشرف لجنة المراجعة على كافة أعمال المراجعين الداخليين في جميع مراحلها.

11. تجري لجنة المراجعة فحصاً دورياً لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية بنفسها من خلال تكليف المراجع الخارجي.

12. تحال تقارير إدارة المراجعة الداخلية مباشرة إلى لجان المراجعة.

13. تقوم لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.

ب. **درجة الاتفاق كانت متوسطة على العبارات التالية:**

1. تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق مع مدير إدارة المراجعة الداخلية بتحديد مرتبات ومكافآت المراجعين الداخليين.

جدول رقم (14) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور العلاقة بين لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية.

المحـــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
العلاقة بين لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية.	3.58	0.58	0.580	9.613	0.000	معنوية	مرتفع

ولتحديد مستوى العلاقة بين لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية، فإن النتائج في الجدول رقم (14) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.58) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.58)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى العلاقة بين لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية العدمية (H_{02}) و قبول الفرضية الثانية " **وجود علاقة بين لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية** "

الفرضية الفرعية الثالثة (H_{03}): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة.

جدول (15) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة.

ت	الفقـــرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يسهم ارتباط	ك	0	4	14	49	25	4.03	0.777	0.000	مرتفعة

	إدارة المراجعة الداخلية بلجان المراجعة في الرفع من جودة السياسات المتبعة في إدارة المخاطر والرقابة عليها	٪	0	4.3	15.2	53.3	27.2				
2	تقوم لجان المراجعة بالاستعانة بإدارة المراجعة الداخلية في تقييم الأساليب والإجراءات المتبعة لتقييم المخاطر ومراقبتها مما يسهم في تطبيق الحوكمة بشكل جيد.	ك	0	11	21	55	5	3.59	0.772	0.000	مرتفعة
		٪	0	12.0	22.8	59.8	5.4				
3	تعمل إدارة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع لجان المراجعة على التحقق من كافة المعاملات والعمليات والإجراءات المحاسبية المتبعة في	ك	0	5	21	59	7	3.74	0.677	0.000	مرتفعة
		٪	0	5.4	22.8	64.1	7.6				

	المصرف وذلك لضمان أمن المعلومات ولتدعيم عنصر الشفافية.										
4	تقدم إدارة المراجعة الداخلية التأكيدات والاستشارات اللازمة للجان المراجعة بأن المخاطر المرتبطة بالمصرف مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.	ك	0	7	19	52	14	3.79	0.792	0.000	مرتفعة
		٪	0	7.6	20.7	56.5	15.2				
5	تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقارير دورية للجان المراجعة حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والتي من شأنها تعزيز تطبيق الحوكمة.	ك	2	8	20	46	16	3.72	0.930	0.000	مرتفعة
		٪	2.2	8.7	21.7	50.0	17.4				
6	على إدارة المراجعة الداخلية تقديم	ك	0	7	14	59	12	3.83	0.750	0.000	مرتفعة
		٪	0	7.6	15.2	64.1	13.0				

	التأكيدات اللازمة للجان المراجعة حول مدى إلتزام المصرف بالأحكام القانونية والتشريعية والقواعد الشركة لنشاطه.										
7	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير حول مدى إلتزام المصرف بتطبيق الحوكمة وفقا لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ويحول هذه التقارير للجنة المراجعة.	ك	1	9	34	37	11	3.52	0.870	0.000	مرتفعة
		٪	1.1	9.8	37.0	40.2	12.0				
8	تقدم إدارة المراجعة الداخلية للجان المراجعة التوصيات التي ترى أن من شأنها تحسين تطبيق الحوكمة.	ك	1	5	27	47	12	3.70	0.808	0.000	مرتفعة
		٪	1.1	5.4	29.3	51.1	13.0				

من الجدول رقم (15) تبين الآتي:

أ. درجة الاتفاق كانت مرتفعة على العبارات التالية:

1. **يسهم ارتباط إدارة المراجعة الداخلية بلجان المراجعة في الرفع من جودة السياسات المتبعة في إدارة المخاطر والرقابة عليها.**
2. **تقوم لجان المراجعة بالاستعانة بإدارة المراجعة الداخلية في تقييم الأساليب والإجراءات المتبعة لتقييم المخاطر ومراقبتها، مما يسهم في تطبيق الحوكمة بشكل جيد.**
3. **تعمل إدارة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع لجان المراجعة على التحقق من كافة معاملات وعمليات وإجراءات المحاسبية المتبعة في المصرف وذلك لضمان أمن المعلومات ولتدعيم عنصر الشفافية.**
4. **تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقديم التأكيدات والاستشارات اللازمة للجان المراجعة بأن المخاطر المرتبطة بالمصرف مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.**
5. **تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقارير دورية للجان المراجعة حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والتي من شأنها تعزيز تطبيق الحوكمة.**
6. **على إدارة المراجعة الداخلية تقديم التأكيدات اللازمة للجان المراجعة حول مدى التزام المصرف بالأحكام القانونية والتشريعية والقواعد الشركة لنشاطه.**
7. **تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير حول مدى التزام المصرف بتطبيق الحوكمة وفقا لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ويحول هذه التقارير للجنة المراجعة.**
8. **تقدم إدارة المراجعة الداخلية للجان المراجعة التوصيات التي تري أن من شأنها تحسين تطبيق الحوكمة.**

جدول رقم (16) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور مدى التفاعل بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة.

المحـــــور	المتوسط الحسابي	متوسط الفقرة والمتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
مدى التفاعل بين لجان المراجعة و إدارة المراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة	3.74	0.74	0.597	11.882	0.000	معنوية	مرتفع

ولتحديد مدى التفاعل بين لجان المراجعة و إدارة المراجعة الداخلية أثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة، فإن النتائج في الجدول رقم (16) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.74) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.74)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن لمحور مدى التفاعل بين لجان المراجعة و إدارة المراجعة الداخلية أثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية العدمية (H_{06}) و قبول الفرضية السادسة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين مدى التفاعل بين لجان المراجعة و إدارة المراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة "

ونظرا لقبول جميع الفرضيات الفرعية البديلة فانه بذلك تم قبول الفرضية الرئيسية البديل: والتي مفادها: يوجد تفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية، مما كان له أثر ايجابي على فعالية إجراءات الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

النتائج والتوصيات

النتائج: من خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. وجود علاقة بين آليات عمل لجان المراجعة ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.76) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعود ذلك إلى توفر الموارد اللازمة التي تمكنها من أداء مهامها بكفاءة اتجاه إدارة المراجعة الداخلية وعمل لجنة المراجعة على توفير خطوط اتصال مباشرة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

ومجلس الإدارة، وقيام لجنة المراجعة في نهاية السنة المالية بإصدار تقرير سنوي يوضح المهام التي أنجزتها بالتعاون مع قسم المراجعة الداخلية، ونشرها للتقارير المتعلقة حول مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية من ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة المصرف.

2. وجود علاقة بين لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تفاعلها مع إدارة المراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.58) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعود ذلك إلى قيام لجنة المراجعة بالتوصية بتعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتنسيقها مع مدير إدارة المراجعة الداخلية بتحديد مرتبات ومكافآت المراجعين الداخليين، فضلا عن ذلك قيامها بإعداد ميثاق يوضح مهام ومسؤوليات وسلطات وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية وذلك بالتوافق مع مجلس الإدارة والتأكد من عدم وجود أية ضغوطات أو تأثيرات من شأنها أن تؤثر على عمل المراجع الداخلي وعملها على تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المراجع الداخلي، وتوفيرها لقنوات اتصال مباشرة بينها وبين مدير إدارة المراجعة وإشرافها على كافة أعمال المراجعين الداخليين في جميع مراحله.

3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين مدى التفاعل بين لجان المراجعة و إدارة المراجعة الداخلية وأثره على فعالية تطبيق إجراءات الحوكمة، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.74) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعود ذلك إلى قيام لجنة المراجعة بتقييم الأساليب والإجراءات المتبعة لتقييم المخاطر ومراقبتها، مما يسهم في تطبيق الحوكمة بشكل جيد وتقديم التأكيدات والاستشارات اللازمة للجان المراجعة بأن المخاطر المرتبطة بالمصرف مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب، وتقديمها للتقارير الدورية للجان المراجعة حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والتي من شأنها تعزيز تطبيق الحوكمة، وكذلك قيامها بإعداد تقرير حول مدى التزام المصرف بتطبيق الحوكمة وفقا لدليل الحوكمة الصادر عن المصرف ليبيا المركزي، ويحول هذه التقارير للجنة المراجعة وتقديم التوصيات المتعلقة في تطبيق الحوكمة.

التوصيات: و بناءاً على النتائج المتحصل عليها؛ فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. الاهتمام بعنصر الخبرة والتأهيل العلمي والعملي لدى أعضاء لجنة المراجعة وموظفي إدارة المراجعة الداخلية، مما يمكنهم من القيام بمهامهم بكفاءة وفاعلية، وهذا من شأنه أن يسهم في إرساء تطبيق قواعد الحوكمة.

2. ضرورة توافر مجموعة من الاعتبارات التي تمكن لجنة المراجعة من دعم كفاءة وفاعلية ووظيفة المراجعة الداخلية والتي تتمثل في الآتي:

أ . على لجنة المراجعة مشاركة إدارة المراجعة الداخلية في التخطيط والإشراف ومتابعة كافة مراحل عملية المراجعة الداخلية.

ب . إحالة تقارير إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة، مما يساعد على ترشيد أدائها.

ج . على لجنة المراجعة التأكد من عدم وجود أية ضغوطات ومعوقات تعيق عمل المراجعين الداخليين.

د . ينبغي على لجنة المراجعة متابعة نتائج وتوصيات أعمال المراجعين الداخليين والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لها.

3. يراعى وجود ميثاق يوضح مهام وصلاحيات لجنة المراجعة، بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء لجنة المراجعة، مما يسهم في أدائهم لمهامهم بفاعلية، كما يراعى تحديد مهام ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية بوضوح.

4. حتى تتمكن لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية من القيام بمهامهم والأعمال المنوطة بهم ينبغي أن يتوفر لهم كافة الموارد والإمكانيات البشرية والمادية.

5. إتاحة حرية الاتصال لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة، كما على اللجنة تقييم أعمال إدارة المراجعة الداخلية بشكل دوري، مما ساعد في رفع من مستوى كفاءتها وفاعليتها.

6. على لجنة المراجعة التأكد من استقلالية موظفي إدارة المراجعة الداخلية للرفع من كفاءتها من خلال التالي:

أ . على اللجنة توصية مجلس الإدارة بتعين أو عزل مدير إدارة المراجعة الداخلية.

ب . أن تقوم اللجنة بتحديد مرتبات ومكافآت المراجعين الداخليين بالتنسيق مع مدير إدارة المراجعة الداخلية.

ج. يفضل أن تكون تبعية إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للجنة المراجعة وذلك لحمايتها من أية ضغوطات.

7. ينبغي على لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية اعتبارهما أهم دعائم الحوكمة، ويكون التعاون الكامل في ضبط السياسيات والإجراءات اللازمة لتطبيق قواعد الحوكمة من خلال ما يلي:

أ. تقييم مدى كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ودراسة مواطن الخلل فيها وكيفية تحسينها وتطويرها.

ب. تقييم مدى كفاءة وفاعلية السياسيات المتبعة في إدارة المخاطر والرقابة عليها والعمل على تحسينها.

ج. إعداد التقارير الدورية التي تبين مدى التزام المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة وفقا لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة (2010).

المراجع

أولاً / الرسائل العلمية:

1 . أبوراس، خيري أبو كثير سالم، (2012) ، "لجان المراجعة وأثرها على حوكمة الشركات -دراسة نظرية وتحليلات تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، *الأكاديمية الليبية*، طرابلس، ليبيا

2 . الدائخ، محمود جمعة محمد، (2014) ، "مدى توفر مقومات أداء لجان المراجعة في البيئة المحلية -دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في الأوراق المالية الليبي"، رسالة ماجستير غير منشورة، *جامعة طرابلس*، طرابلس، ليبي19 . الصوص.

3 - الصوص، إياد سعيد محمود، (2012) ، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي - دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، *الجامعة الاسلامية*، غزة، فلسطين.

3. النبشة، منصور علي، (2011) ، "دور لجان المراجعة في زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية – دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، *أكاديمية الدراسات العليا*، طرابلس، ليبيا.

4. خالد، إبراهيم عبد الحي محمد، (2011) ، "دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية. دراسة نظرية ميدانية"،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

33. مصلي، عبد الحكيم محمد، (2004)، "مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

5. يخلف، عبدالسميع يخلف مسعود، (2016) ، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية . دراسة على المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، طرابلس،ليبيا.

ثانياً: الدوريات العلمية:

1 . أبو عقرب، محمد محمد، (2015)، "أثر استقلالية أقسام المراجعة الداخلية على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية الليبية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد (5)، ص ص 297 -342.

2 . الرحيلي، عبد الله بن سلامة، (2008) ، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات – حالة السعودية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة*، المجلد (22) ، العدد (1) ، جدة، المملكة العربية السعودية، ص ص 179 -218.

3. المومني، محمد عبد الله، (2010) ، "تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات – دراسة ميدانية"،

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (26) ، العدد الأول (1) ، ص ص 237 -272.

4. خلاط، صالح ميلود، ومصلي، عبد الحكيم محمد، (2014) ، "دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية"، *المجلة الجامعة*، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا، المجلد (1) ، العدد (16) ، ص ص 153 - 188.

5 . زنداح، عادل رجب، شعبان، عبد المجيد الطيب، (2013) "المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، *جامعة طرابلس*، العدد 11، ص ص 51 -79.

6 . شعبان، عبد المجيد الطيب، والسويح، عماد علي، (2010) ، "لجان المراقبة أنموذجاً بدلاً عن لجان المراجعة"، *المجلة الجامعة*، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا، العدد (12) ، ص ص 49 -74.

13. عيسى، سمير كامل محمد، (2008)،" العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات . دراسة تطبيقية"، مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة، الإسكندرية، مصر، ص ص1. 57.

7 . محمد، عمر أحمد، (2013) ،"دور لجان التدقيق من الحد من الاحتيال في شركات المساهمة السورية . دراسة ميدانية"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29،العدد2، ص ص 463 . 487.

ثالثًا / منشورات المؤتمرات:

1. المشري، عيد حامد، (2010)،" دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة"، ندوة الثاني عشر لسبل تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، السعودية.

رابعاً / المطبوعات الرسمية وشبكة المعلومات الدولية:

1. مصرف ليبيا المركزي، (2005)،" الحكم المؤسسي كتيب إرشادات لمجالس إدارات المصارف التجارية.

2. مصرف ليبيا المركزي، (2010)، "قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010 - بشأن اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي"، الإدارة القانونية، طرابلس، ليبيا.

3. مصرف ليبيا المركزي، (2010)، "مشروع دليل الحوكمة للمصارف العاملة في ليبيا"، ورشة عمل بعنوان الممارسات المصرفية الرشيدة، (الحوكمة)، 22 فبراير، طرابلس، ليبيا.

4. مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2003)، "دليل لإرساء حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين"، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، أمريكا.

5 . مصرف التجاري الوطني، (2003)، "نبذة عن المصرف التجاري الوطني "، متوفرة على موقع الحوكمة <http://www.ncb.ly>،

رابعاً/ المراجع الأجنبية:

1\ Al-Baidhani (2016), "the nature of a dynamic relationship between audit committee and auditors, both internal and external ". Business and Economics journal. 7 :4

2\ Boris, (2015), "the influence of the audit committee on the internal audit operations in the system of corporate governance- evidence from Croatia". Economic research, 28:1

3\ Tusek & Pokrova, (2012), "Interdependence between audit committee and internal audit", Corporate Board: Role, Duties & composition 8 Issue 2: 6-14

4\ Sekaran, U. (2006). "Research Methods for Business a Skill-Building Approach", 4th edition. John Wiley & Sons, Singapore